الاستثمار في السكان الريفيين

لجنة التقييم
الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة
روما، 19 مارس/آذار 2025

محاضر الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للجنة التقييم

الوثيقة: EC/128
التاريخ: 23 أبريل/نيسان 2025
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Carola Alvarez
المديرة الإدارية
مكتب الفعالية الإنمائية
البريد الإلكتروني: c.alvarez@ifad.org

محاضر الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد في هذه المحاضر مداولات لجنة التقييم في دورتها الثامنة والعشرين بعد المائة التي عُقدت حضوريا وافتراضيا في 19 مارس/آذار 2025، والتي وافقت عليها لجنة التقييم وتمت مشاركتها مع المجلس التنفيذي للعلم.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

2- حضر الدورة أعضاء اللجنة من فنلندا، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ومملكة هولندا، ونيجيريا (رئيس الدورة) وسويسرا. وحضر مراقبون من كندا، والصين، وألمانيا وإسبانيا. وحضر الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب المدير بالإنابة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية؛ والمديرة الإدارية لمكتب الفعالية الإنمائية، وسكرتيرة الصندوق؛ وموظفون آخرون من الصندوق.

3- وحضرت الدورة السيدة Phyllis Mends، الوزيرة المستشارة، والممثلة الدائمة المناوبة لجمهورية غانا لدى الصندوق، لعرض وجهة نظر الحكومة بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية غانا.

4- وحضر الدورة سعادة السفير محمد محمود ضاحي، الممثل الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية، لعرض وجهة نظر الحكومة بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

5- وحضرت الدورة السيدة Sandra Lara، المديرة العامة للتعاون المتعدد الأطراف في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية لعرض وجهة نظر الحكومة بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2025/128/W.P.1)

6- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2025/128/W.P.1.

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية غانا (EC 2025/128/W.P.2 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحب الأعضاء بأداء الصندوق فيما يتعلق بالملاءمة ووضعه كشريك مفضل في غانا، ودعوا في الوقت نفسه إلى تحسين الأداء العام، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، والرصد والتقييم، وتصحيح المسار في الوقت المناسب. وعادة ما تتكرر هذه المسائل في تقييمات البرامج القطرية ويتعين أن تكون بمثابة دروس يستفاد منها في وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة.
- وشدد الأعضاء على أهمية الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص في سلاسل القيمة؛ وتعزيز الإدماج والمساواة بين الجنسين؛ ومراعاة بناء القدرات من أجل الاستدامة الطويلة الأجل، لا سيما فيما يتعلق بصيانة البنية التحتية والحفاظ عليها.
- ونظر الأعضاء في الحاجة إلى تحقيق توازن بين إجراء تقييمات أكثر تواترا وتحديد الدروس المستفادة لضمان أن تظل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ملائمة وقادرة على الاستجابة

للاحتياجات المتغيرة، وما يترتب على ذلك من آثار على الموارد. وسيقدّم مكتب التقييم المستقل إلى اللجنة تحليلا أكثر تفصيلا لأثر الانتقال إلى تقييمات أكثر تواترا.

7- رحبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لغانا، الذي يغطي الفترة 2013-2023، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2025/128/W.P.2، وباتفاق نقطة الإنجاز الموقع بين الصندوق وحكومة جمهورية غانا والوارد في الضميمة، ورد الإدارة والمداخلة التي قدمتها ممثلة الحكومة.

8- وفي حين حظي عمل الصندوق بتقدير الحكومة الذي اعتبرته ملائما، أشار الأعضاء إلى النتائج التي تفيد بأن الأداء كان غير مرض إلى حد ما في مجاليْ إدارة المعرفة والمشاركة في السياسات، حيث كانت مشاركة أصحاب المصلحة ضئيلة، على الرغم من وجود مكتب قطري. وأكد الأعضاء الحاجة إلى آليات مبتكرة مثل مراكز إدارة المعرفة وشبكات التعلم بين المزارعين لتعزيز تبادل المعلومات.

9- وبالإضافة إلى ذلك، أكد الأعضاء أهمية تحسين أوجه الكفاءة في سلاسل القيمة بدءا من الإنتاج ووصولا إلى الأسواق، واعتماد الحلول القائمة على التكنولوجيا لتعزيز تعاونيات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحسين الإنتاجية، وترويج الممارسات الزراعية المستدامة. وسُلّط الضوء على البرمجة المراعية للمنظور الجنساني وجمع البيانات المصنفة بشكل منهجي بوصفهما جانبين أساسيين. وشجع الأعضاء على زيادة التعاون مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ويعد اجتذاب استثمارات القطاع الخاص أمرا أساسيا ويتطلب تطوير أدوات للتخفيف من المخاطر، وتمويلا ريفيا أكثر شمولا، وضمان السلامة والتتبع.

10- وأبرزت التحديات في الرصد، والتأخير في التنفيذ والمساءلة الحاجة إلى تحسين الاتصال وبناء القدرات وتصحيح المسار في الوقت المناسب. ومثّلت الاستدامة الطويلة الأجل للبنية التحتية مثالا على ذلك، حيث جرى التأكيد على الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية المادية وغير المادية. وأبدى الأعضاء رغبتهم في معرفة كيف يمكن لدورات التقييم الأقصر أن تيسر الاستجابة.

11- وأفاد مكتب التقييم المستقل بحدوث توسع كبير في نطاق تغطية التقييمات التي يجريها، وأوضح أنه يتعين مواءمة التقييمات مع دورة تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري التي تمتد من خمس إلى سبع سنوات بما يتيح تتبع النتائج بصورة مجدية. كما أشار مكتب التقييم المستقل إلى ما ينطوي عليه ذلك من تبعات على الموارد.

12- وأقرت الإدارة بالتحديات القائمة والمجالات التي تتطلب التحسين، مشيرة إلى أن الصندوق والحكومة مسؤولان معا عن النتائج وملتزمان بتنفيذ التوصيات. وأشارت الإدارة إلى أنه على الرغم من التسليم بأهمية وجود المكاتب القطرية للصندوق، فإن الاستقرار والموظفين الأكفاء هما محركان رئيسيان للنجاح، على نحو ما أكده التحول الملحوظ الذي حدث مؤخرا في أداء المشروعات، مدفوعا بالرقابة الصارمة، وإعادة هيكلة الاستثمارات ذات الأداء الضعيف، وتعزيز عمليات الرصد والتقييم.

13- ولضمان استدامة المشروعات، أُقر بأن اعتماد نظام المعلومات الإدارية الرقمي القائم على أساس جغرافي في غانا يعد تقدما كبيرا يمكن تكراره في أماكن أخرى. وعلاوة على ذلك، أكدت الإدارة من جديد التزام الصندوق بالتنمية التي يقودها المجتمع المحلي، وبناء القدرات، وتعزيز آليات التعقيب، وتحسين التنسيق مع المكاتب القطرية، وتعزيز ممارسات إدارة المعرفة لإحداث أثر مستدام. وسيؤدي مكتب الفعالية الإنمائية الذي أنشئ حديثا دورا حاسما في تعزيز إدارة المعرفة، وعمليات التقييم الذاتي، واستعراضات ضمان الجودة، بما في ذلك من خلال أداة تتبع التقييم عبر الإنترنت لتعزيز شفافية الرصد والمساءلة.

14- وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الإدارة بالدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في تنمية سلسلة القيمة وأكدت من جديد التزامها بتعزيز منصات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية الفعالة لسلسلة القيمة.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للجمهورية الإسلامية الموريتانية (EC 2025/128/W.P.3 + Add.1)

الرسالة الرئيسية:

- سلّطت اللجنة الضوء على جملة أمور من ضمنها أهمية التنمية التي يقودها المجتمع المحلي؛ ومعالجة أوجه عدم المساواة في أوساط الفئات الضعيفة؛ والتأثير على حوار السياسات العامة؛ واعتماد نُهج مصممة خصيصا لضمان إدماج المرأة والشباب؛ وبناء القدرات في مجال الرصد والتقييم؛ وتعزيز إدارة المعرفة وتبادلها، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتعزيز تنمية سلاسل القيمة؛ والممارسات الزراعية المستدامة؛ وإدارة الموارد الطبيعية.

15- رحّبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للجمهورية الإسلامية الموريتانية، الذي يغطي الفترة 2007-2023، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2025/128/W.P.3، وباتفاق نقطة الإنجاز الموقع بين الصندوق والحكومة، والوارد في الضميمة، ورد الإدارة، والمداخلة التي قدمها ممثل الحكومة.

16- وأقرت اللجنة بنقاط القوة والتحديات التي تواجهها برامج التنمية الريفية التابعة للصندوق في موريتانيا، وأشادت بعمق التقييم والتزام الصندوق بتنفيذ التوصيات. وطلب الأعضاء معلومات إضافية عن الطريقة التي سيعالج بها الصندوق الاستدامة الطويلة الأجل، وتوسيع النطاق، والعقبات الإدارية، وتحسين استهداف الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأقليات العرقية، وأوجه عدم المساواة ذات الصلة.

17- وجرى التشديد على أهمية تعزيز الخبرات داخل أفرقة المشروعات لتيسير اعتماد استراتيجيات أكثر تخصيصا لضمان الإدماج المُجدي للمرأة والشباب في عمليات صنع القرار. وسلطت اللجنة الضوء أيضا على الحاجة الماسة إلى تعزيز الشراكات، لا سيما مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويتعين مواصلة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نظرا إلى قدرته على الاستفادة من الشراكات لتحسين الفعالية العامة. ومرة أخرى، اعتُبر تحسين إدارة المعرفة والمشاركة في الحوار بشأن السياسات العامة أمرا أساسيا.

18- وحددت الإدارة الأولويات الاستراتيجية، التي وُضعت بالتعاون مع الحكومة واسترشدت برؤى وتوصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري. واعتمدت السياسة الجديدة نهجا قطاعيا إزاء الزراعة والإنتاج، بالتركيز على تنمية سلاسل القيمة والإدارة المستدامة للموارد. ومن المسائل الرئيسية التي أثيرت النقص في المهنيين الأكفاء في مجال الرصد والتقييم وتمكين المرأة. ويهدف الصندوق إلى معالجة ذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية غير المادية وبناء القدرات. وشددت الإدارة من جديد على أهمية التعاون على المستوى المحلي والنُهج القائمة على المجتمع المحلي كوسيلة لتحسين الاستهداف ومعالجة أوجه عدم المساواة.

19- وأوضح مكتب التقييم المستقل أن توصياته تستند إلى نتائج واستنتاجات التقييم. وجرى إطلاع الحكومة والصندوق على مشروع التقرير وتوصياته لإبداء تعليقاتهما عليه، وساعدت التعقيبات المقدمة على تحسين صياغة التوصيات.

البند 5 من جدول الأعمال: تحديث شفوي بشأن تقييم الأثر للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

الرسالتان الرئيسيتان:

- في حين جرى التسليم بأن عينة المشروعات التي خضعت للتقييم كانت محدودة فيما يتعلق بالمشروعات المراعية للتغذية، فإن تقييمات الأثر وفرت رؤى قيّمة عن العوامل في تصميم المشروعات وتنفيذها التي ساهمت في تحقيق نتائج إيجابية، مع مراعاة التأثيرات الخارجية أيضا.
- وجرى الترحيب بزيادة التركيز على تحديد الدروس وتمكين تصحيح المسار الداخلي.

20- رحبت اللجنة بالتحديث الشفوي بشأن تقييم الأثر للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ونتائجه الأولوية. وأشارت اللجنة إلى أن الخطوات التالية شملت عقد ندوة غير رسمية في يوليو/تموز قبل تقديم تقرير تقييم الأثر للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بشكل رسمي إلى لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. وفيما يتعلق بالمستقبل، أوصى الأعضاء بنشر الوثائق المتعلقة بالتحديثات الشفوية مسبقا. وأثيرت استفسارات عديدة بشأن الطابع التمثيلي للمشروعات الستة عشر التي جرى تقييمها، وغياب المشروعات غير الناجحة عن العينة، وكيفية التخفيف من احتمال حدوث مثل هذا التحيز في الاختيار. كما تساءل الأعضاء عن كيفية إجراء مقارنات بين المشروعات ذات الأهداف المختلفة، مثل المبادرات التي تركز على التمويل مقابل تلك التي تركز على التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الأعضاء توضيحا بشأن الكيفية التي يضمن بها الصندوق صحة الاستنتاجات المستخلصة من العينة وعدم تعميمها المفرط، نظرا لأن الهدف هو استخلاص الدروس المستفادة وليس عرض نتائج الصندوق لأغراض المساءلة.

21- وأقرت الإدارة بأنه، على الرغم من أن عينة التقييم كانت تمثيلية جغرافيا، فإنها لم تعكس التنوع الكامل للحافظة ولا الفروق الدقيقة الخاصة بكل قطاع. ومع ذلك، ظل التركيز منصبا على التعلم من التدخلات الناجحة المدعومة من الصندوق لتحديد العوامل الرئيسية في تصميم وتنفيذ المشروعات التي أسفرت عن نتائج إيجابية. ويتعين الاستمرار في إعطاء الأولوية لتحديد المشروعات التي أفرزت أفكارا مبتكرة وقابلة للتوسع. وكانت المقارنة بين المشروعات ذات الأهداف المتنوعة ممكنة لأن المشروعات التي جرى تقييمها تضمنت أهدافا مشتركة في نظريات التغيير الخاصة بها، مثل زيادة الدخل والإنتاجية، والتي تتواءم مع إطار النتائج المؤسسية.

22- وأشاد مكتب التقييم المستقل بتوجيه تقييم الأثر نحو تعزيز التعلم وتمكين تصحيح المسار الداخلي بدلا من التركيز على المساءلة – وهو أحد المجالات التي تقع ضمن اختصاص مكتب التقييم المستقل. وأُشير أيضا إلى أن التقييم الجاري على المستوى المؤسسي للتجديد الحادي عشر والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، الذي سيُقدم إلى لجنة التقييم والمجلس التنفيذي، سيغطي الجوانب المتعلقة بتقييمات الأثر.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية (EC 2025/128/W.P.4 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- أقرت اللجنة بعدم موافقة الجمهورية الدومينيكية على تصنيف التقييم لأداء البرامج خلال الفترة المشمولة بالتقييم على أنه غير مرض إلى حد ما، مشيرة إلى جملة أمور من ضمنها أثر الفترة الزمنية المشمولة بالتقييم، والتي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانخفاض القدرة على الاستجابة، والاختيار المحدود لبعض عينات التقييم، والتقدم الذي أحرزته الحكومة في السنوات الأخيرة لمعالجة هذه المسائل.
- وأكد مكتب التقييم المستقل أن عملية التقييم التزمت بسياسة التقييم التي وافق عليها المجلس والتوجيهات الواردة في دليل التقييم الخاص بالصندوق، وأنه لن يعيد فتح التقرير لإجراء استعراض إضافي. ويمكن التعبير عن عدم الموافقة على التوصيات في وثيقة اتفاق نقطة الإنجاز.
- وشدد الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز الشراكات والتعاون بين الصندوق، والحكومة، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتعزيز أثر المشروعات.
- ودُعيت الإدارة إلى العمل بشكل وثيق مع حكومة الجمهورية الدومينيكية في إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، مع الإشارة إلى أن البلاد قد تجاوزت الآن مستوى الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج، وبالتالي أصبحت في وضع يمكنها من بدء المناقشات بشأن التخرج.

- وأشارت الإدارة إلى الإصلاحات المؤسسية الكبيرة الجارية والتقدم المحرز في الحوار بشأن السياسات داخل البلاد والتزام الصندوق بالعمل بشكل وثيق مع الحكومة على الأولويات الرئيسية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية القادم، والتي تشمل تعزيز الابتكار وتيسير تبادل المعرفة، والحوار بشأن السياسات، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

23- رحبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية، وهو أول تقييم من نوعه يجرى في البلاد، ويشمل الفترة 2011-2024، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2025/128/W.P.4. ولم يكن قد جرى توقيع اتفاق نقطة الإنجاز بعد لأن ممثلة الحكومة أفادت بأنهم غير موافقين على تصنيف التقييم للبرنامج القطري على أنه غير مرض إلى حد ما. وأعرب أعضاء اللجنة عن الامتنان لكل من مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة على التقرير الشامل والردود المقدمة.

24- وأقر الأعضاء بالمداخلة التي قدمتها ممثلة الحكومة. وفي حين اعترفت بالجهود التي بذلها مكتب التقييم المستقل في إجراء التقييم، أعربت عن عدم موافقة الحكومة على تصنيف "غير مرض إلى حد ما"، مشيرة إلى أنه لا يعكس بشكل كاف التقدم الكبير المحرز والالتزام بالتحسين، لا سيما بالنظر إلى التحديات الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي وجائحة كوفيد-19. وشددت على التحسينات التي أجريت في التعاون بين المؤسسات، وتعزيز الكفاءة في تنفيذ المشروعات، والخطوات التي جرى اتخاذها نحو سياسات التنمية الريفية الشاملة.

25- وسلطت اللجنة الضوء على الحاجة الماسة إلى تعزيز الشراكات، بما في ذلك الشراكات الثنائية، وتعزيز التنسيق بين الصندوق، والكيانات الحكومية، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتحقيق أقصى أثر ممكن. كما شددت اللجنة على ضرورة إجراء التقييمات من أجل زيادة تعميق تحليل الشراكات القطرية للصندوق، بالنظر إلى معيار إنشاء الشراكات.

26- وأُثيرت مسألة التخرج نظرا لأن البلد قد تجاوز عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج. وفي حين أن ذلك من شأنه أن يؤثر على المناقشات مع البلد بشأن الاستراتيجية الجديدة، فقد جرى التشديد على أن التخرج لا يستند فقط إلى مستويات الدخل، بل يأخذ في الاعتبار، عند إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مجموعة أوسع من العوامل، بما في ذلك الوصول إلى رأس المال وسياسات التنمية الريفية والقدرة المؤسسية.

27- وتضمنت المجالات العديدة التي ستُدرج في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية القادم معالجة التواصل بين الريف والحضر، وتعزيز القدرة على الصمود نظرا إلى ضعف البلاد في وجه الظواهر الجوية القاسية، وتحسين حوار الصندوق بشأن السياسات، وتشجيع الإدارة الفعالة للمعرفة، وتقوية المؤسسات.

28- وشدد مكتب التقييم المستقل على أن الطريقة التي أجريت بها عملية تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري التزمت بدقة بسياسة التقييم الخاصة بالصندوق (2021)، على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، ودليل التقييم (2022) الذي أطلع عليه المجلس التنفيذي للعلم. وأكد أنه لن يعيد فتح تقرير التقييم في هذه المرحلة. وأشار مكتب التقييم المستقل أيضا إلى أن حكومة الجمهورية الدومينيكية لم تعرب عن عدم موافقتها على تصنيف الأداء على أنه "غير مرض إلى حد ما" في تعليقاتها المكتوبة الواردة في سبتمبر/أيلول 2024، كما لم يُذكر ذلك خلال حلقة العمل التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وكانت عملية التقييم شاملة وتشاورية، بقيادة مقيّم كبير من ذوي الخبرة. ويمكن للحكومة الآن أن تنظر في التوصيات وأن تعرب عن موافقتها، أو موافقتها الجزئية، أو عدم موافقتها عليها مع تقديم الحجج الداعمة لذلك.

29- وشددت الإدارة على الإصلاحات المؤسسية التي أجريت مؤخرا، مما وفّر بيئة تمكينية للحوار بشأن السياسات. وعلاوة على ذلك، أُجريت زيارة مثمرة في أوائل مارس/آذار جرت خلالها مناقشات بناءة بشأن الاستراتيجية الجديدة ومواءمتها مع أولويات الحكومة، لا سيما في مجالات مثل التعزيز المؤسسي، ووضع السياسات، والتنمية الريفية.

30- وأفادت الإدارة عن نتائج إيجابية في مجالات مثل الإدماج، والقدرة على الصمود وإدارة الموارد الطبيعية، مع خطط لتوسيع نطاق هذه التدخلات الناجحة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد على عدد من مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج الفرص القطرية الاستراتيجية الجديد، بما في ذلك إدماج التعاون بين بلدان الجنوب، وتعزيز الأطر والسياسات المؤسسية، وتشجيع الابتكار، والاستفادة من المنافع العامة العالمية، وتعزيز تبادل المعرفة.

البند 7 من جدول الأعمال: مسائل أخرى - تحديث شفوي بشأن التقدم المحرز في إنجاز التقييم المواضيعي لدعم الصندوق للتغذية

31- رحب أعضاء اللجنة بالتحديث الشفوي الذي قدمه مكتب التقييم المستقل بشأن التقدم المحرز في استكمال التقييم المواضيعي للدعم الذي يقدمه الصندوق للتغذية، والذي سيُقدم في الدورة المقبلة للجنة التقييم في يونيو/حزيران. وبشكل عام، خلُص التقييم إلى أن الالتزامات المؤسسية للصندوق إزاء التغذية قوية وتواكب الالتزامات العالمية الرئيسية والتطورات في مجال السياسات. وفي حين أن البيئة التمكينية الداخلية اللازمة لتحقيق النتائج في مجال التغذية قد تطورت بشكل إيجابي، فإنها لم تتطابق بعد مع احتياجات الخطة الطموحة للتغذية. وبما أن رد الإدارة على التقييم سيُستكمل في مايو/أيار، فإن مكتب التقييم المستقل سيُطلع اللجنة على الصيغة النهائية للتقييم من دون رد إدارة الصندوق، إذا قررت اللجنة ذلك.

32- وأعرب ممثل فرنسا عن امتنانه لالتزام الصندوق بمؤتمر قمة التغذية من أجل النمو وشجع زملاءه الأعضاء على المشاركة بنشاط في مؤتمر القمة.

اختتام الدورة

33- جرى تذكير اللجنة بأن مكتب سكرتير الصندوق سيعمم مسودة محاضر الدورة، بما فيها الرسائل الرئيسية التي قدموها، للموافقة عليها. وستُقدَّم المحاضر، بعد الانتهاء من إعدادها، إلى المجلس التنفيذي للعلم، وذلك في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة.